تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الطاقة والتحولات الجيوسياسية بعد احداث سوريا
الأدوار والفرص والتحديات أمام العراق

د. لؤي الخطيب

تحرير: مصطفى السراي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الطاقة والتحولات الجيوسياسية بعد احداث سوريا:
الأدوار والفرص والتحديات أمام العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، السياسية الداخلية والخارجية

د. لؤي الخطيب / زميل متميز في جامعة كولومبيا، وأستاذ فخري في جامعة إكستر، وزميل في السياسة الخارجية في مؤسسة بروكينجز، ووزير سابق للكهرباء وعضو في مجلس الطاقة الاتحادي في جمهورية العراق

تحرير/ مصطفى السراي/ مدير الأبحاث والدراسات في مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

ليس من السهولة القول إن أي دولة يمكن لها أن تتقدم في نموها بمعزل عن محيطها والعالم، فطوال السنوات الماضية، عانى العراق من أزمات هيكلية أمنية وطائفية ناجمة عن سنوات من القمع وقمع الحريات. الظروف التي كانت سائدة بعد عام 2003 لم تسمح لعناصر القوة الاقتصادية في العراق بالسير على مسار تنموي واضح. وبناءً على ذلك، تم اختيار نهج للاقتصاد العراقي ينصب على الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي (أي استخدام الاقتصاد لأغراض الأمن والسياسة لتعزيز عناصر الدولة)، بدلاً من التركيز على تحقيق أعلى مستويات النمو وفقاً لقواعد اقتصادية صارمة.

العراق الطموح، الذي يسعى إلى نهل منافع النمو من عناصر القوة التي يمتلكها والتي تتوزع بين المصادر الطبيعية للطاقة في النفط والغاز، وإلى الهبة السكانية التي جعلت البلاد الأكبر في قوة العمل 60 % من النسبة الإجمالية إلى السكان، إلى الموقع الجغرافي الذي يتوسط طرق النقل العالمية، إلى مراكز التنوع الديموغرافي للسكان وما يحمله من ميزة استقطاب عالية، وغيرها من عناصر القوة الاقتصادية التي تستمد من البعد الديني، والاجتماعي، والجغرافي للبلاد. الحكومة العراقية الحالية، تشعر أن المناخ مؤاتي جداً لانطلاق الفعاليات الاقتصادية ذات الأثر الملموس على الواقع المجتمعي والقادرة على التنويع، وخلق إحساس إيجابي لدى السكان حول أهمية التنمية الاقتصادية ودعم الدولة في ذلك، أي خلق مسؤولية تضامنية في النمو. كما أن هناك تحسن في بعض المؤشرات العامة ذات الأثر المهم في حوكمة النشاط الاقتصادي منها انخفاض مؤشر الفساد في العراق من 178 في السنوات القليلة الماضية إلى 154 في 2023 من مجموع 180 دولة، كما أن المحفظة الاستثمارية في العراق تتجه إلى الارتفاع، فالعراق استقطب 100 مليار دولار في أنشطة استثمارية متعددة أهمها في مجال النفط والغاز وفقاً الى محمد النجار مستشار رئيس الوزراء، ويتوقع أن يحصد العراق المزيد من الأموال إذا ما اتجه اكثر إلى تطوير النظام المصرفي العراقي، وربطه أكثر بقواعد النظام المصرفي الدولي.

في مقابل تلك المؤشرات الإيجابية، فإن الظروف المحيطة بالمنطقة تجعل من الصعب الجزم بأن النمو سيسير بوتيرة ثابتة وبالزخم نفسه الذي شهدناه خلال السنوات الأخيرة أو المخطط له. فإذا بدأنا بسوريا، التي تشترك مع العراق بحدود تبلغ 600 كيلومتر، وهي ثالث أطول حدود للعراق مع جيرانه بعد إيران والسعودية، نجد أن العلاقات الاقتصادية

بين البلدين ليست ذات حجم كبير. فقد بلغ حجم التبادل التجاري السوري أكثر من 2.8 مليار دولار في عام 2010، إلا أنه انخفض بعد الاضطرابات التي شهدها البلدان إلى 76 مليون دولار في عام 2015، نتيجة سقوط أجزاء من كلا البلدين تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي. ومع ذلك، تشير بعض البيانات إلى أن حجم التبادل التجاري قد تجاوز 1 مليار دولار في عام 2023. وتتركز صادرات العراق إلى سوريا بالدرجة الأولى على النفط الخام، إلى جانب بعض المنتجات الثانوية، في حين تشمل الصادرات السورية إلى العراق بعض الصناعات الغذائية، والمواد المنظفة، والمنتجات التجميلية. وبالمحصلة، فإن العراق وسوريا لا يُعدّان شريكين تجاريين أو اقتصاديين نشطين.

اثرت الأوضاع الداخلية في سوريا على الأوضاع الاقتصادية، فسنوات الحرب الأهلية، وسيطرت التنظيمات المتمردة، إلى جانب التدخل الدولي والعقوبات الدولية، جعلت الاقتصاد السوري متعثر بدرجة كبيرة، ساهم ذلك في ارتفاع الفقر في البلاد إلى 92% من السكان، هو ما يوضح الهجرة الكبيرة للأيدي العاملة السورية خارج البلاد. من منظور اقتصادي، وعلى المدى القصير، لا يُتوقع أن يتعافى الاقتصاد السوري سريعاً، كما لا يُتوقع رفع العقوبات الاقتصادية عنه في المستقبل القريب، إذ يترقب المجتمع الدولي تطورات الأوضاع عن كثب قبل اتخاذ قرار بشأن الرفع التدريجي للعقوبات. لذلك، يُتوقع أن يمر الاقتصاد السوري بمراحل مماثلة لتلك التي مر بها الاقتصاد العراقي، حيث ستتخلل عملية التحول الاقتصادي الكثير من الشكوك حول القدرة على إدارة الانتقال دون الوقوع في الأخطاء نفسها التي تقع فيها الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

من وجهة نظر العراق، ووفقاً للمعطيات السابقة، فإن الأوضاع الداخلية في سوريا ستحدد طبيعة التفاعل الاقتصادي بين البلدين. إذ يركز العراق حالياً على مراقبة الأوضاع السياسية والأمنية في سوريا بشكل مكثف، ولا يُتوقع أن يمنح الأولوية للاعتبارات الاقتصادية في هذه المرحلة. من جانب آخر، فإن الإدارة الانتقالية في سوريا لن تركز على العراق اقتصادياً لعدة أسباب، منها أن الطريق البري بين البلدين لا يُتوقع أن يكون مناسباً لحرية حركة البضائع، نظراً لاستمرار نشاط تنظيم داعش الإرهابي في الصحراء السورية، وعدم توقع استقرار الأوضاع الأمنية فيها قريباً. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال من غير الواضح طبيعة العلاقة المستقبلية بين تنظيم داعش وبقية التنظيمات التي استولت على السلطة في دمشق، مما يفتح المجال لاحتمال وقوع اشتباكات بين هذه الأطراف، خاصة في حال عدم وجود ترتيبات واضحة لإدارة الأوضاع العامة في البلاد. ويُضاف إلى ذلك أن الحكومة الانتقالية في سوريا عازمة على بسط سلطتها على كامل الأراضي السورية.

في قطاع النفط والغاز، وبناءً على النقاشات الدائرة حالياً، لا يزال قطاع النفط العراقي يفتقر إلى الحوكمة الكاملة. وتشير التقارير الغربية إلى وجود عمليات فساد في بعض مفاصل هذا القطاع، كما أن هناك بعض الآراء التي تتحدث عن احتمال فرض عقوبات قد تشمل أفراداً أو منشآت نفطية أو حسابات مالية. هذه القضايا، وغيرها، سيتم مراجعتها اليوم، مع محاولة تحليلها واستكشاف الحلول التي يمكن أن تخدم صانع القرار في التعامل معها.

وفي الوقت الذي تتصاعد فيه المخاوف الإقليمية بشأن قضايا الطاقة، تبرز بعض التوقعات المتفائلة حول إمكانية استغلال الأزمات المعقدة لخلق فرص جديدة. إذ تحاول بعض الدول توظيف الأوضاع الراهنة لتحويل أزمة الطاقة إلى فرصة إنقاذ، يمكن من خلالها تحقيق مستوى أعلى من المناورة وتعزيز النفوذ.

التغيرات التي عصفت بسوريا سلطت الضوء بشكل أكبر على التوقعات المتعلقة بالعلاقات في مجال الطاقة، وطرق النقل والإمداد، ودور الطاقة كعنصر من عناصر الاستقرار في سوريا والدول المحيطة بها، ومنها العراق. إن التداعيات المستقبلية الناجمة عن هذه التحولات، إلى جانب الاستراتيجيات والخطط الإقليمية المختلفة بشأن الطاقة، تستدعي دراسة وفحص التغيرات والعواقب المحتملة في هذا المجال. إذ إن التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية ستكون حاضرة بقوة بالنسبة لدول مثل العراق، الذي يسعى جاهداً إلى ترسيخ مكانته كلاعب رئيسي في سوق الطاقة التقليدية وغير التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي، ولا سيما بعد طرح مشروع طريق التنمية.

تمثل هذه الورقة محاولة لتسليط الضوء على المتغيرات المعقدة والتحولات الجوهرية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب التغير في موازين القوى الإقليمية والدولية، وأثر هذه التغيرات على أمن الطاقة الإقليمي والدولي، الذي أصبح من الموضوعات الحساسة التي تشغل الفواعل الدولية، لا سيما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية والتداعيات التي أفرزها طوفان الأقصى عقب 7 أكتوبر 2023. كُتبت هذه الورقة على إثر الجلسة الحوارية التي عقدها مركز البيان للدراسات والتخطيط بتاريخ 9 يناير 2025 حول الطاقة بعد التحولات الجيوسياسية في سوريا وأثرها على العراق، والتي استضاف فيها المركز الدكتور لؤي الخطيب، بحضور نخبة من الإعلاميين والباحثين في العلوم السياسية والأكاديميين المتخصصين في العلاقات الدولية، إلى جانب بعض ممثلي القوى السياسية.

فهم ترامب: مفتاح لفهم المتغيرات العالمية

ستكون حقبة ترامب الثانية مختلفة عن سابقتها، إذ إنه يحمل معه خبرة الماضي وخطة لتجاوز الأخطاء، مستفيداً من الفاصلة الزمنية التي شكلتها دورة بايدن، والتي سيلقي عليها باللوم في جميع الإخفاقات. ولن يواجه ترامب هاجس إعادة انتخابه، إذ ستكون هذه دورته الأخيرة، مما يمنحه حرية سياسية أكبر في تنفيذ أجندته. جميع الأطراف العالمية ستسعى إلى فهم أولويات هذه الحقبة من منظور مصالحها، سواء كانت كندا والمكسيك فيما يتعلق بالسياسات التجارية والهجرة، أو الدنمارك فيما يخص قضية غرينلاند، أو الدول الأوروبية على الجانب الآخر من الأطلسي فيما يتعلق بالتزامات حلف الناتو. كما أن دور شريك ترامب السياسي، إيلون ماسك، وحجم تدخله في السياسات الداخلية ودعمه للأحزاب اليمينية قد يكون له تأثير غير مسبوق. إلى جانب ذلك، سيحدد موقف ترامب من القوى اليسارية، إضافة إلى تعامله مع الصراع الروسي-الأوكراني والموقف الأمريكي من الصين، شكل التفاعلات الدولية خلال ولايته. كما ستظل الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن قائمة اهتماماته، فضلاً عن رفضه سياسات المناخ واتفاقية باريس، وتوجهه الصارم نحو تطوير الاستثمارات في قطاع الطاقة الأحفورية بهدف خفض أسعار الطاقة وضمان أمن الطاقة.

مهما كانت الأولويات، فستكون لخدمة شعاره الانتخابي: أمريكا أولاً، وذلك باستخدامه كل وسائل الضغط على العوامل الخارجية ابتداءً من فرض الإتاوات والضرائب على الاستيراد وصولاً إلى استخدام سوط العقوبات على الدول المارقة والمتعنتة من وجهة نظره، والسيطرة على حركة الدولار.

ترامب ليس رجل حروب، لكنه رجل صفقات وعقوبات، ويرنو دائماً إلى الاتفاقيات السريعة، وسيجتهد في استكمال مشروع التطبيع في منطقة الشرق الأوسط والذي ستترتب عليه أمور كثيرة تمس سياسات المنطقة وشأنها الاقتصادي.

أما موقف ترامب من سياسات المناخ، فهو واضح للغاية، وهذا ما سيدفعه إلى الخروج من اتفاقية باريس مرة أخرى، مع التركيز على الدفع بالشركات الأمريكية لتطوير الاستكشافات وتطوير حقول النفط والغاز داخل وخارج الولايات المتحدة، بهدف زيادة الإنتاج وخفض الأسعار. سيعمل ترامب على الحفاظ على مستويات الأسعار لتتراوح بين 50 دولاراً و80 دولاراً للبرميل، وفقاً لمواسم العرض والطلب، مع مراعاة أساسيات السوق والتحديات العالمية المحتملة، مثل الجائحات والكوارث الطبيعية أو النزاعات الدولية. شرط ألا تنخفض أسعار النفط إلى أقل من 50 دولاراً للبرميل حتى لا تتأثر استثمارات النفط الصخري في الولايات المتحدة.

في حال توجهت الولايات المتحدة تحت إدارة ترامب بهذا الاتجاه، قد نشهد عودة الشركات النفطية العالمية الغربية إلى العراق بهدف خلق توازن تجاري بينها وبين الحضور الآسيوي، خصوصاً مع حجم استثمارات الشركات الصينية. ومن هنا، سيكون على العراق أن يعتمد لغة دبلوماسية حذرة في التعامل مع إدارة ترامب، خصوصاً في موضوع الاستثناءات في استيراد الكهرباء والغاز من إيران، مع ضرورة حفظ التوازن بين الشركات الغربية والآسيوية في سوق الطاقة العراقية. كما سيحتاج العراق إلى الإسراع في اعتماد الإصلاحات الاقتصادية الجذرية التي تجعل بيئة العمل جاذبة للشركات الغربية الرصينة، وخصوصاً الأمريكية الكبرى، لضمان تدفق الاستثمارات العملاقة ورفد الخزينة العراقية بالعملة الصعبة. إن حفاظ العراق على علاقة متوازنة ولكن بأفق استراتيجي مع الولايات المتحدة سيكون أمراً مهماً جداً لحماية المصالح العراقية، دون الوقوع كـ ضحية جانبية في حال تفاقم الصراع بين واشنطن وطهران واشتداد العقوبات على الأخيرة.

التغير في سوريا... خطوط تواصل مهمة وحذر مطلوب

على الحكومة العراقية أن تكون حذرة في التعامل مع سوريا ما بعد الأسد ولا تدخل بتعاقدات تجارية والتزامات اقتصادية ومشاريع طاقوية مع نظام جديد لا يعتمد دستور وقوانين نافذة، وبصدد وضع دستور جديد واعتماد منظومة قوانين جديدة لكي تكتسب الحكومة شرعيتها الدستورية والقانونية، وبخلافه سيفتقر أي التزام مع الحكومة الجديدة لأي سند قانوني، علماً أن مصير أخوان سوريا قد يكون مشابها لمصير أخوان مصر، بتدخل أمريكي خليجي في حال غياب التطمينات السورية للولايات المتحدة والخليج.

من الصعوبة التزام العراق رسمياً كدولة بتوفير اي دعم لأي جهة خارج الحدود العراقية لتفاقم الأزمة المالية المحلية، وفي حال قرر العراق توفير اي دعم، فلا بأس بوضع حساب خاص داعم لأي جهة تستحق الدعم في فلسطين أو لبنان أو سوريا لاستلام التبرعات الشخصية وكذلك من المؤسسات المستقلة، لكن دون التزام الدولة بدفع أي دعم من الخزينة الاتحادية أو على شكل موارد طبيعية مدعومة او استقطاعات رواتب الموظفين إلا إذا قدم الموظف طلب التبرع طواعيةً ومن تلقاء نفسه.

حديث العودة لمشروع الغاز القطري إلى أوروبا مروراً بالمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا عبر تركيا، من الصعوبة تحقيقه رغم ما كُتب عن دور تركيا المحوري في تسويق الغاز القطري إلى الأسواق الأوروبية وإمكانية دعم سوريا الجديدة من هذا الممر الاقتصادي والخط الاستراتيجي. إلا أن تنفيذ هذا المشروع سيواجه تحديات جيوسياسية وأمنية كبرى قبل تحقيقه، لاعتبارات عدة منها:

1. مشاريع خطوط الغاز تحتاج إلى جغرافية سياسية مستقرة لسنوات طويلة، في حين أن الوضع السوري لن يستقر إقليمياً لعقدين في أفضل حال لتأمين مثل هذه الاستثمارات العملاقة والمكلفة.
2. تاريخ العلاقات السياسية بين قطر والسعودية مليء بالتحديات، والسعودية معروفة بسابقة خطيرة عندما صادرت أنبوب نقل النفط العراقي إلى ينبع والمصافي والموانئ المطلة على البحر الأحمر فور نشوب الخلاف بينها وبين العراق، مما قد يمنع أي دولة مستثمرة بالمجازفة بأموالها.
3. الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في الأردن مهدد داخلياً وإقليمياً ويحتاج إلى اتفاقيات جديدة وفترة طويلة ليستقر في ظل الوضع الديناميكي الفلسطيني والسوري واللبناني من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى.
4. مشاريع الغاز تختلف عن مشاريع النفط، وهي ذات كلفة إنشائية باهظة وكذلك في أسعار السلع وأسواقها، وتمويلها يتطلب ضمان عقود شراء مستقبلية قبل الشروع بتنفيذ المشروع والذي يكلف عشرات مليارات الدولارات، فضلاً عن التزاماتها التعاقدية المعقدة.
5. لقد استثمرت قطر مليارات الدولارات في منشآتها البحرية وأسطول نقل الغاز لدول العالم ولا يوجد لديها أي فائض بمستويات الإنتاج الحالي لتسويقه عبر الأنابيب، في حين ستحتاج إلى استثمارات كبرى لتوسعة طاقتها الإنتاجية وتحقيق الفائض، شرط ضمان أمن مرور الغاز في جغرافية مستقرة وغير مهددة سياسياً وأمنياً حسب المعطيات والأسباب التي ذكرناها آنفاً.. وفي حال تحقق الاستقرار، فإن فترة تطوير الحقول والتوسعة الإنتاجية وإنشاء الانابيب ستحتاج إلى عشر سنوات بالحد الادنى، والسؤال هنا: هل ستبقى قيادات تركيا وسوريا على وضعها الحالي بعد مضي عقد من الزمن ورحيل راعي المشروع: اردوغان؟

6. الدفع نحو هذا المشروع من تركيا أكثر منه من قطر، لان الأخيرة تنتج حالياً ٧٧ مليون طن من الغاز المسال سنوياً، وهو مباع دون اي فائض متبقي، وخطة توسعة الطاقة الإنتاجية التي قد تصل إلى ١٤٢ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠ أو بعدها ستكون موجهة للأسواق الآسيوية عبر النقل البحري لارتفاع مستويات الطلب شرقاً.
7. ستبقى كبريات دول الخليج كالسعودية والإمارات، إضافة إلى مصر والعراق، متوجسة من خلق محور إخواني يسيطر على الوضع الجيوسياسي في المنطقة، لذا سيكون لهذه الدول موقف معارض ضمني، وان اظهر بعظهم تأييداً أو صمتاً اعلامياً.

العراق... الخطر يهدد النظام ام المنظومة؟

الدولة العراقية كنظام عام ستبقى، لا تنهار، بغض النظر عن التحديات، لكن الأنظمة مهددة بالانهيار بسبب سوء سلوكها وعدم درايتها في إدارة الدولة وجهلها في إتقان الحكم الرشيد، إن ما حدث منذ انهيار الدكتاتورية في ٢٠٠٣ هو تأسيس إقطاعيات تتغذى على رعاية المصالح الخاصة والفئوية وقطاع خاص زبائني كواجهات لجماعات سياسية منتفعة، مما حجّم جذب الاستثمارات الحقيقية والعملة الصعبة، وهذا الأسلوب من الحكم سيقود للانهيار الحتمي لانعدام العدالة الاجتماعية والديمومة الاقتصادية وتفشي الفساد السياسي والمالي والمجتمعي. لذا يمكن القول لا يوجد إصلاح اقتصادي سهل وغير مؤلم وسريع، كما أن الحكم الرصين لا يحتمل ترف التصريحات والتسويف والوعود الكاذبة وانعدام الصراحة. والعقد الاجتماعي لا يمكن تحقيق متطلباته بدون مكاشفة واقعية بين الحاكم والمحكوم

لذا ما نحتاج اليه في العراق هو إتقان بناء الدولة على أسس رصينة ودستورية، ومن خلال طبقة سياسية محترفة وصريحة تنظر إلى مصلحة البلاد والأجيال بعيداً عن الفئوية والمصالح الضيقة وتجهيل المجتمع بالشعارات والمغالطات العاطفية. طبقة ذات مسؤولية أخلاقية تعمل على إصلاح الاقتصاد بصورة علمية وبمعايير عالمية وبمعونة فريق اقتصادي حقيقي مختص وعارف بمتغيرات العالم، وتعمل على تشريع القوانين الاتحادية المتأخرة وتفعيلها وتفعيل مجالسها الاتحادية مثل قانون النفط والغاز الاتحادي وقانون توزيع الواردات الاتحادية، وقبل كل شيء دمج وزارات النفط والكهرباء والصناعة بوزارة واحدة هي وزارة الطاقة وتكون قيادتها بمعايير عالمية شخصيات معروفة على المستوى العالمي، قادرة على رسم السياسات والاستراتيجيات وتولي الشؤون الاقتصادية على مستوى عالمي

أزمة الكهرباء: المتغير الحرج في علاقات العراق الخارجية

يتداول في بين الحين والآخر الحديث عن أزمة الكهرباء الداخلية، وعادة في كل موسم شتوي وصيفي حيث زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية، وكثير ما يربط ملف الكهرباء العراقية، بملف الطاقة الإقليمي لاسيما موضوع الغاز التي يحتاج العراق لتشغيل محطاته الكهربائية والتي يعتمد بشكل اساسي على الغاز الإيراني لاستيراد احتياجه من الغاز، ومما يجعل هذا الملف حبيس المتغيرات الخارجية، لاسيما متغيرات العلاقات الأمريكية – الإيرانية، وإلى أي مدى ممكن أن يصمد العراق في استثنائه من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران لاسيما في ملف الغاز، لذا يمكن القول أن ملف الكهرباء ملف محلي سياسي ولا صحة لأي تدخلات خارجية، وسبب تعثر إصلاحه وعدم خصخصته بصورة رصينة هو تشبث المصالح السياسية الداخلية والفئوية بالسياقات الاشتراكية الموروثة في ظل ديمقراطية فوضوية غير منضبطة. هذا التشبث أدى إلى تفشي الفساد من خلال تضخيم تقديرات العقود الحكومية، والمحاصصة فيها، وكذلك في تخصيص الوقود لهذا القطاع.

إن أزمة الكهرباء بدأت منذ أحداث الكويت عام 1991 عندما قصف التحالف الدولي البنى التحتية بغية ردع النظام آنذاك عن غزو والكويت والخروج منها، وما تبعه من حصار أثّر على تطوير الشبكة الكهربائية وقطاع النفط.

إن أزمة الكهرباء في العراق، تتفاعل فيها مجموعة اشكاليات ابتداءً من الإنتاج وصولاً إلى الحصص والكلف التشغيلية لها، فمثلاً في اشكالية الإنتاج، عندما تغيير النظام في عام 2003 كانت طاقة الشبكة الوطنية شحيحة التجهيز وبحدود 3300 ميغا واط، لنسمة سكانية بحدود 23 مليون عراقي. وما بعد عام 2003، وخلال 21 سنة السابقة تضاعفت الطاقة التصميمية للشبكة الوطنية لعشرة أضعاف وتجاوزت ٣٠ ألف ميغا واط، لكن احتلال داعش دمر خمسة آلاف ميغاواط، وأكثر من 25 % من البنى التحتية لشبكات النقل والتوزيع لثلث جغرافية العراق، وخلال فترة وزارتنا في حكومة السيد عبد المهدي، تم إضافة 3500 م/ وإلى الشبكة الوطنية حتى وصل إنتاج الشبكة 19300 ميغا واط، كما تم تسليم مشاريع إضافية قيد التنفيذ والإنجاز للحكومة اللاحقة، والتي كانت تضم أكثر من 2500 ميغاواط، وكانت جاهزة للافتتاح خلال ستة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، تم التفاوض مع حكومة ترامب حينها لإدامة منح الاستثناءات في استيراد الغاز والكهرباء من إيران، مما ساعد على تجنب العقوبات الأمريكية في هذا المجال.

إن الكهرباء تعتبر سلعة تجارية واجبة السداد، مثلها مثل المشتقات النفطية وغيرها من السلع التجارية، وليست خدمة مجانية أو قابلة للدعم في ظل تنامي الطلب عليها نتيجة الانفجار السكاني. كما أن المستفيد منها يُسمى «مستهلكاً»، ولا علاقة لهذه السلع التجارية (واجبة السداد) بحقوق الإنسان أو مفاهيم المواطنة. لا يمكن توفير هذه السلع دون دفع مستحقاتها بالكامل، على أن يكون دعمها محدوداً للمسجلين في شبكات الحماية الاجتماعية فقط، وبمبالغ محددة تُخصص من وزارة المالية إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

في الوقت ذاته، إن انعدام العدالة في التوزيع يعود إلى أسباب فنية وسياسية نتيجة حجم التجاوزات على الشبكة الوطنية التي تتجاوز مليون وحدة غير مسجلة، بالإضافة إلى التجاوزات من قبل المسجلين الذين يصل عددهم إلى خمسة ملايين وحدة. أما انعدام العدالة في الاستهلاك فيعود إلى أسباب تجارية، بسبب حجم الدعم الذي جعل التعرفة في فئاتها الأولى أقل من 10 % من قيمة الطاقة المباعة. هذا أدى إلى تحديد مستويات الجباية بأقل من ملياري دولار، في حين يجب أن تتجاوز 20 مليار دولار سنوياً ليكون القطاع رابحاً أو على الأقل غير خاسر.

تجاوزت قيمة فاتورة الدعم الحكومي في الأسواق العالمية لقطاع الطاقة بشقيه (الكهرباء والنفط) 30 مليار دولار سنوياً، منها 20 مليار دولار سنوياً لقطاع الكهرباء فقط. هذا الاستنزاف لخزينة وموارد الدولة لا يمكن أن يستمر دون إصلاح قانوني لهيكلية القطاع، وإصلاح اقتصادي للنموذج التجاري، وتعديل التعرفة، وأتمتة الجباية وفرضها بالقانون، وإلغاء خطوط الاستثناء، ورفع التجاوزات، وتعديل النظام الضريبي لاسترجاع التكاليف وضمان هامش ربح مجزٍ ليكون القطاع جاذباً للاستثمارات ومهيأً للخصخصة بمعايير عالمية.

في ذات الوقت، بلغ نسبة العجز في الموازنات الاتحادية 40٪، وفي حال استمر الوضع دون إصلاح جذري للنظام الاقتصادي في العراق، وإذا ما تعرضت الاحتياطيات النقدية للتآكل في ظل تقلب أسعار النفط أو انهيارها، فإن قيمة العملة المحلية ستنهار، وستتعذر على الدولة دفع رواتب الموظفين العموميين خلال عامين في أقصى حد.

إن ارتباط الشركات العامة كتشكيلات بهيكل الوزارة أدى إلى تضارب المصالح بين الجهات التنظيمية (الوزارات) والجهات الخاضعة للتنظيم (الشركات)، مما ساهم في تسيس القطاعات، وتكريس الفساد، وسوء الإدارة، واستنزاف الدعم الحكومي من الخزينة الاتحادية دون استرجاع التكاليف. وبالتالي، تحول القطاعات التشغيلية إلى قطاعات خاسرة وغير جاذبة للاستثمارات الحقيقية.

ماذا نفعل؟

يمكن القول إن تكلفة إعمار العراق بالكامل وفقاً للمعايير العالمية بحاجة إلى أكثر من تريليون وخمسمائة مليار دولار، وهذا المبلغ لا يمكن توفيره من واردات النفط وحدها، بل يتطلب جذب الاستثمارات والعملات الصعبة. وبالتالي، فإن الحاجة ملحة لتوفير بيئة آمنة ومضمونة للاستثمارات، تكون جاذبة على أسس تنافسية تجارية، بعيداً عن التدخلات السياسية والمجاميع المسلحة. بالإضافة إلى ضرورة توفير الحوافز للمستثمرين بما يتناسب مع المعروض في دول المنطقة والعالم.

لذلك، فإن مهمة الإصلاح الاقتصادي الجذري بما يتناسب مع الدستور العراقي تحتاج إلى فترة عشر سنوات من الجهد التراكمي التكميلي المستمر، دون أي تدخلات فئوية، وبمسؤولية تضامنية بين جميع الأطراف. وهذه مسؤولية تتجاوز صلاحيات الوزير والوزارة، بل تتطلب صلاحيات الكابينة الوزارية، شرط أن تكون الحكومة مدعومة سياسياً ومصاحبة بحملة تثقيف إعلامية كبرى موجهة إلى الشعب بخطاب صريح وواضح، لأن المسؤولية هي تضامنية تشاركية بين الجميع. وعليه، يمكن القول إن العراق بحاجة إلى مجموعة من الإجراءات الاتحادية والتخصيصية للنهوض بهذا الواقع، ومنها:

1. وضع خطة استراتيجية حازمة وذكية على أسس تعاقدية بمعايير عالمية وتنافسية جاذبة للاستثمارات العملاقة في مجالات الاستكشافات الغازية، خصوصاً الغاز الحر، وكذلك في الصناعات التكاملية المتعلقة بالتكرير والبتروكيماويات، لرفع الطاقة الإنتاجية وخلق بيئة صناعية تُنوع مصادر الدخل دون الاعتماد على ريعية بيع النفط الخام. كما يتم عرض هذه المشاريع بشراكة متجانسة بين الشركات الآسيوية والغربية، حيث نعتمد على الأولى في التمويل والتنفيذ، وعلى الثانية في الإدارة ونقل التكنولوجيا المتقدمة وتدريب الكوادر المحلية.
2. يجب الشروع ببرامج التنمية المرتبطة باعتماد التكنولوجيا الحديثة في تصنيع مستلزمات مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع تدوير النفايات في كل محافظات العراق، ومنح الإعفاءات للمستثمرين خصوصاً المشاريع التي توفر وضائف عمل للكوادر المحلية.

3. وضع خطة استراتيجية للحد من تهريب النفط والمشتقات وتفعيل القانون ضد الجهات التي تعمل في هذه المجالات للحد من خرق القانون.
4. مراجعة النموذج الاقتصادي لطريق التنمية، وتوقيع اتفاقية استراتيجية مع الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا لتوفير فرص استثمارية عملاقة لتفعيل المشاريع في هذا الممر الاقتصادي الذي يربط جنوب آسيا والخليج بأوروبا. وبالتالي، يرتبط مصير الأمن الاقتصادي للخليج وتركيا مع الأسواق الأوروبية عبر ممر عراقي يضمن ديمومة العلاقات الدبلوماسية والتجارية والأمنية والسياسية.
5. العمل على إعداد أوراق العراق التفاوضية مع إدارة ترامب والتركيز على نقاط القوة بما ينسجم مع أولويات إدارته في عقد الصفقات، ليكون العراق عاملاً فاعلاً في خطته الاستثمارية في الشرق الأوسط. مع التركيز على تطوير استثمارات طريق التنمية، وتوسيع مشاريع النفط والغاز، ومحطات الكهرباء التي تعمل على الطاقة النووية بالتعاون مع حلفائهم التجاريين، وكذلك مشاريع الطاقة المتجددة.
6. العمل على التواصل الحكومي مع أقطاب إدارة ترامب المؤثرين وفريق عمله، وتحديداً الأفراد من أصول عراقية، وأولهم إيلون ماسك، لأنهم الأكثر ثباتاً وتأثيراً في إدارته.
7. الاستفادة من حوافز المرحلة الانتقالية في موضوع الغازات الدفيئة والانبعاثات الكربونية، خصوصاً في مشاريع تشجير الصحراء، وتطوير الدورة المركبة لمحطات الكهرباء، واستخدام مشاريع الطاقة المتجددة.
8. التفاوض مع الكويت على مد أنبوب غاز بحدود 300 كم بين البصرة ومنصة الزور الكويتية لاستيراد الغاز القطري، وكذلك تأجير سفن FSRU في ميناء الفاو لاستيراد الغاز القطري إلى حين استكمال تطوير منصات ثابتة لاستيراد الغاز. بالإضافة إلى تطوير طاقة خزنيه للغاز بمقدار 10 مليار متر مكعب موزعة في البصرة وديالى وكركوك والموصل والأنبار، مع مد شبكة أنابيب غاز لتجهيز الغاز للمحطات لضمان تأمين الوقود واستمرارية الشبكة الوطنية في مواسم الذروة.
9. الاتفاق مع تركيا على استثمارات مشتركة في مجالات الزراعة والطاقة والصناعة، مرتبطة بملف أمن الحصة المائية للعراق وضمان حصة كافية لرفد هذه المشاريع وما تحتاجه المحطات الحرارية. كما يتم اعتماد خطة مائية وتكنولوجية ذكية تمنع هدر المياه عبر التبخر أو تصريفها إلى الخليج.

10. الإسراع في تنفيذ مشاريع استثمارات الغاز المصاحب من جولتي التراخيص الأولى والثانية، وكذلك استثمارات الغاز الحر، ونشر تقرير دوري كل 3 أشهر يبين مستويات الإنجاز. كما يجب مشاركة هذا التقرير مع الحكومة الأمريكية لبيان جدية تقدم الخطة الطاقوية نحو استقلالية هذا الملف دون الاعتماد كلياً على الاستيراد.
11. الالتزام برفع إنتاج النفط الخام إلى 8 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030 ليصبح العراق منتجاً مرجحاً على المستوى العالمي، مع تضمين طاقة إنتاجية إضافية لا تقل عن مليوني برميل يومياً. ويجب تخصيص واردات التوسعة الإنتاجية تحديداً لتمويل صندوق العراق السيادي والصناديق الاستثمارية التي ستكون وارداتها السنوية رديفة لواردات الإنتاج النفطي. ويشترط أن تكون هذه الصناديق تحت إدارة مختصين في أسواق المال العالمية، على غرار الصناديق السعودية والإماراتية.
12. تفعيل ملف الإصلاح الاقتصادي، وتحديداً إلغاء الدعم والتجاوزات والاستثناءات، ومراجعة سلم الضريبة. يجب أيضاً مراجعة قوانين الوزارات الاتحادية لفصل الشركات العامة عن الجهات التنظيمية وربطها بوزارة المالية، مع إعادة هيكلتها. كما يجب وضع خطة محكمة لخصخصتها وعرض أسهمها للاكتتاب في سوق الأوراق المالية العالمية والمحلية لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية الصعبة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org